



## سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن الهيدروجين: أي مسار لتحقيق انتقال عادل للطاقة في شمال أفريقيا؟

ملخص

من خلال الصفقة الأوروبية الخضراء، انخرط الاتحاد الأوروبي ضمن خطة تهدف إلى أن يصبح محايدًا مناخيًا بحلول عام 2050. وكعنصر محوري في هذه الاستراتيجية، من المقرر أن يصل إنتاج الهيدروجين الأخضر إلى 10 ملايين طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030: وهو هدف طموح يصعب تحقيقه دون مساهمات من دول ثالثة خارج الاتحاد الأوروبي. ولتحقيق هذه الغاية، انخرط الإتحاد بشكل متزايد مع شركائه في شمال أفريقيا، التي تمثل مجالًا كبيرًا لفرص التعاون بفضل وفرة موارد الطاقة المتجددة لديها، لا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وبالتالي، فإن التقارب مع طلب الاتحاد الأوروبي على الطاقة النظيفة يوفر خلفية جاذبة للتعاون الثنائي، مما يجعل شمال أفريقيا شريكًا رئيسيًا في مجال الهيدروجين. وعلى الرغم من الإيجابيات العديدة التي يمكن أن تتسم بها سوق الهيدروجين في شمال أفريقيا، إلا أن عملية تطويرها ليست خالية من المخاطر. وتتراوح التحديات من فقر الطاقة وندرة المياه والنزاعات على استخدام الأراضي، إلى العوامل الاجتماعية والسياسية، مثل ضعف هياكل الحوكمة، وغياب المشاركة الكافية للأطراف المعنية، وغياب أطر سياسات واضحة. تشير هذه القيود إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من البحث في دراسة سياسة الاتحاد الأوروبي الخاصة بالهيدروجين في شمال أفريقيا. وفي ظل هذه الخلفية، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم استقصاء نقدي حول هذه المسألة، مع تسليط الضوء على جوانبها المتعددة وأبعادها متعددة المجالات. من خلال استعراض مفهوم العدالة في مجال الطاقة كمنظور تحليلي، نقوم بتقييم سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهيدروجين في الجزائر والمغرب ومصر وتونس. والقصد من ذلك هو تسليط الضوء على فرصها ومخاطرها، وكشف حالات الظلم في مجال الطاقة، وتقديم اقتراحات للتخفيف من حدتها. ونأمل أن يؤدي ذلك إلى تعزيز فعالية سياسة الاتحاد الأوروبي في مجال الهيدروجين في تعزيز انتقال أكثر إنصافاً وعدالة في مجال الطاقة في هذه المناطق.

**EU Hydrogen Policy: What Path for a Just Energy Transition in North Africa?**